الاتحاد العربي للمدارس الخاصة
Arab Private Schools Federation

# الشراكة المجتمعية

## ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في التعليم

سلسلة قيادةٌ ريادّيةٌ : نحو صناعة تعليمٍ عربيٍّ مُستدامٍ ( 3 - 20 )

**د. خميس بن عبيد العجمي**

رئيس الاتحاد العربي للمدارس الخاصة

رئيس مجلس أمناء مدارس كينو الخاصة بسلطنة عمان


360 KNO SMART SCHOOLING — ADVANCE THROUGH TECHNOLOGY

unicef

UNESCO — United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization

GenEx — Generational Education Exchange

تمكين TAMKEEN

UNIVERSITY OF VICTORIA — LONDON - UK

AMIEF

هل تساءلتم يوماً كيف يمكن أنْ يتحول مفهوم "المسؤولية المشتركة" من شعار نظري إلى ممارسة يوميّة؟ وما هي الآليّات التي ستجعل هذا التحوّل ممكناً في سياق العملية التعليمية؟ أو ما هي العلاقة بين فكرة "فمن أبصر فلنفسه" كركيزة فلسفية في دور الأسرة وتنمية الذكاء الأخلاقي، وانعكاساتها على المسؤولية الفردية والمجتمعية في العملية التعليمية؟ أو كيف يمكن إعادة تصميم أنظمة التقييم التربوي لتكون أكثر استجابة للفروق الفردية مع الحفاظ على معايير الجودة؟ وهل يمكن للتعليم أنْ يتجاوز جدران المدرسة وسنوات الدراسة ليصبح مشروعاً وطنياً شاملاً؟

بين سطور هذا المقال، ستجدون الإجابات التي تكشف عن الصورة المتكاملة للتعليم كمسؤولية مشتركة، وتفتح آفاقاً جديدة لفهم دورنا كأفراد ومجتمعات في هذه المنظومة الحيويّة التي تشكلّ مستقبل أمتنا.

ففي خضم التحولات العميقة التي يشهدها العالم المعاصر، تبرز الشراكة المجتمعية كنموذج حضاري متكامل يتجاوز الأطر التقليدية للعمل المؤسسي المنفرد، فتغدو تجسيداً لفلسفة التكافل الاجتماعي، إذ تلتقي إرادة الأطراف المختلفة - حكومات، قطاع خاص، مجتمع مدني، وأسر - على أرضية مشتركة قوامها الإيمان بأنّ التنمية المستدامة في التعليم هي مسؤولية جماعيّة لا يمكن أنْ تنهض بها جهة واحدة مهما بلغت قدراتها.

ولو تعمّقنا لنكشف الغمار عن جوهر هذه الشراكة لوجدناه يكمن في تحويل مفهوم "المسؤولية المشتركة" من شعار نظري إلى ممارسة يوميّة تتجلّى في تضافر الجهود وتكاملها، ليصبح التعليم مشروعاً وطنياً شاملاً يستثمر في الإنسان باعتباره الثروة الحقيقية لأيّ مجتمع يتطلع إلى مستقبل مستدام.

فالمشاركة المجتمعيّة عمليّة ديناميّة يكتسبها الفرد من أساليب التّنشئة الأسريّة والمجتمعيّة الإيجابيّة، كما أنّها حقّ من حقوق الأفراد وواجب من واجباتهم، فهم يعيشون وسط جماعات ويتأثّرون بتماسكها، ويوقنون أنّ تضافر جهودهم بكلّ فئات مجتمعاتهم ستكون سبباً للنّهوض الاجتماعيّ وتطوّر البلدان، وهنا تكون المشاركة بمثابة عمل وطنيّ سياسيّ من الدّرجة الأولى.

وللمشاركة المجتمعيّة الموجّهة لدعم التّعليم أشكال عديدة منها؛ المشاركة المجتمعيّة المباشرة وهي موجّهة ومخطّطة تتمّ بمشاركة المواطنين في عضويّة المجالس المحليّة، وتظهر كمبادرة تقوم بها منظّمات تشريعيّة مسؤولة في المجتمع، لتحفيز الأفراد للمساهمة في تطوير العجلة التّعليميّة والتّنمويّة، والمشاركة المجتمعيّة غير المباشرة: وهي مشاركة تتمّ بين الأفراد عن طريق التّنظيمات واللجان الشّعبية، أو الجمعيات التّعاونيّة الأهليّة، أو التطوّع بالعمل في المشروعات التّعليميّة المحليّة، وهي ليست منظّمة مرتبطة بعضويّة.

وتعدّ المشاركة المجتمعيّة تطبيقاً عملياً لمفهوم العمل التّطوعيّ القائم على الرّغبة والاختيار، دون تعسّف أو إجبار؛ وتكمن أهميتها في التّعليم في كونها تعمل على تقوية العلاقات الإنسانيّة والتّبادليّة، وتوثيق الصلة بين احتياجات المجتمع ونوعيّة المشاريع التّعليميّة والتّربويّة المتعدّدة من جهة، وخدماتها على مستوى اللامركزيّة (داخل المؤسّسات التّعليميّة) من جهة أخرى.

كما تعمل على تحقيق مبادئ الحوكمة في المرافق التّعليميّة، وتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص، وتوسيع نطاق الشّفافيّة والمساءلة في إدارة مؤسّسات التّعليم، ورفع وعي أفراد المجتمع بمفهوم المشاركة المجتمعيّة، كما أنّها تعزّز من الشّعور بالمسؤوليّة الجماعيّة لدى الأفراد والجماعات، واتّخاذ الأفراد لقيمة إعلاء المصلحة العليا للمجتمع على المصالح الخاصّة ديدناً ونهجاً، والتّشجيع على روح المبادرة والتّطوع لدى الأفراد والجماعات، وعدّ التّعليم قضيّة أمن قوميّ، والإيمان بحتميّة التّنسيق بين مؤسّسات التّعليم ووزارة التّعليم والاتّحادات والجمعيّات الأهليّة والأسر لتطوير التعليم.



ARAB-PSF.COM

هذا وتتّخذ المشاركة المجتمعيّة مسارات لا غنى عنها في عملية تطوير ودعم التّعليم، وتنبثق هذه المسارات من أهداف مرغوبة كنتاجات نهائيّة تحقّقها عمليّة التّعليم والتّعلّم، ومن هذه المسارات بناء القدرات والمهارات، ورفع كفاءة النظام التعليميّ، ورفع مستوى المسؤوليّة لدى الأفراد، وخفض التّكاليف، والتوجّه نحو التّمكين المجتمعيّ، لذا نجد أنّ أغلب نظريّات المشاركة المجتمعيّة وممارساتها تركّز على زيادة مساهمتهم بالتّخطيط والتّوجيه والتّنفيذ والتّقييم للمشاريع التّعليميّة.

وفي الوقت الذي يعتقد فيه بعضهم أنّ دور البرامج التّعليميّة مرتبط بالتّنشئة الاجتماعيّة فحسب، تتبدّى حقيقة التّعليم وجوهره بكونه عمليّة شاملة متكاملة، فهي عمليّة تتضمّن أنواعاً مختلفة من تطوير سلوكيّات الأفراد؛ فمنها التّنشئة الإداريّة، الاجتماعيّة، القانونيّة، الاقتصاديّة، العقائديّة، الدّينيّة والسّياسيّة، وجميعها تضمن بترابطها تحقيق التّماسك الاجتماعيّ من خلال توحيد المناهج.

وهناك جهات تتحمل مسؤولية تحقيق هذه المشاركة المجتمعيّة، وبداية هذه المسؤولية تنطلق من دور الحكومات التي تقف على رأس منظومة الشراكة المجتمعية في التعليم، لا بوصفها المزود الوحيد للخدمات التعليمية، بل بصفتها القائد الإستراتيجي والمُمكّن لمختلف الأطراف، فيتجلّى دورها في مستويات متعددة من مثل صياغة السياسات التعليمية التشاركية، وتطوير البنية التشريعية، وتوفير التمويل المستدام، وضمان جودة التعليم وعدالة توزيعه.



ARAB-PSF.COM

ومن ثمّ يأتي دور القطاع الخاص في التعليم ليتجاوز دوره في تقديم التبرعات الموسمية والمسؤولية الاجتماعية التقليدية، وصولاً للشراكة الإستراتيجيّة في المنظومة التعليمية من خلال الاستثمار المباشر في التعليم بإنشاء مؤسسات تعليمية ذات جودة عالية تخفف العبء عن التعليم الحكومي وتقدم نماذج مبتكرة، والمشاركة في تطوير المناهج التي تلبي احتياجات سوق العمل المتغيرة، والعمل على توفير فرص التدريب العملي من خلال برامج التدريب المهني والتقني التي تجسر الفجوة بين المعرفة النظرية والمهارات العملية، وتبني المواهب والإبداعات برعاية الطلبة المتميزين وتوفير منح دراسية ومسارات مهنية واضحة لهم.

وتتمثّل مسؤولية المجتمع المدني بمؤسساته المتنوعة في كونه حلقة وصل حيوية في منظومة الشراكة المجتمعية، إذ يتميّز بمرونته وقربه من احتياجات المجتمع المحلي من خلال سدّ الفجوات في الخدمات التعليمية، وتقديم مبادرات تعليمية مبتكرة،والتعبئة المجتمعية لتبني سياسات تعليمية أكثر استجابة لاحتياجات المجتمع، والعمل على تعزيز مفاهيم المواطنة والمشاركة من خلال برامج تطوعية تربط الطلبة بمجتمعاتهم وتنمي لديهم الحس بالمسؤولية الاجتماعية.

وفيما يتعلّق بدور الأسرة فهي البيئة الأولى التي يتشكلّ فيها وعي الفرد بذاته وبمسؤولياته تجاه نفسه ومجتمعه والحاضنة لبذور الانتماء والهوية الوطنية، وهنا يبرز مفهوم "فمن أبصر فلنفسه" كركيزة فلسفية عميقة تتجاوز التفسيرات السطحية لتؤكد على أنّ البصيرة أساس للمسؤولية والإدراك العميق للقدرات والإمكانات، وتنمية الذكاء الأخلاقي الذي يجعل الفرد قادراً على التمييز بين ما هو صواب وما هو خطأ، ومدركاً لعواقب



ARAB-PSF.COM

قراراته على نفسه وعلى المحيطين به، وتعزيز الاستقلالية والاعتماد على الذات، والموازنة بين الحقوق والواجبات فيدرك الفرد أن حريته الشخصية تنتهي عندما تبدأ حرية الآخرين، مع توفير شبكة أمان نفسيّة تسمح بالتعلّم من الأخطاء.

كما يظهر دورها في الجانب التعليميّ بوضوح في متابعة التحصيل الدراسي للأبناء، وبناء نظام متكامل للتحفيز الذاتي من خلال غرس الدافعية الداخلية للتعلم والإنجاز، والمتابعة التشاركية لا التسلطية بإشراك الأبناء في وضع أهدافهم التعليمية واختيار إستراتيجيات المذاكرة المناسبة لهم، ممّا يعزّز الشعور بالملكية والمسؤولية، والعمل على توظيف التكنولوجيا بتحويلها من مصدر للتشتت إلى أداة تعليمية فعالة، والتواصل النوعي مع المدرسة بتجاوز الحضور الشكلي للاجتماعات إلى المشاركة الفاعلة في تصميم الخطط العلاجية والإثرائية وتنفيذها.

من هنا يمكننا القول بأنّ تحقيق التكامل بين دور الأسرة والمؤسسات التعليمية يتجاوز العلاقة الموازية إلى علاقة التقاطع الإيجابي من خلال بناء رؤية تربوية مشتركة، والعمل على تنسيق إستراتيجيات التعامل مع التحديات السلوكية والتعليمية، وتوظيف التكنولوجيا لتعزيز التواصل، وتعميق تبادل الخبرات والموارد، وهذا السعي نحو تحقيق هكذا تكاملٍ ليس ترفاً تربوياًّ، وإنّما ضرورة ملحّة.

فالتّوجه نحو بناء شراكة مجتمعية فاعلة في التعليم يتطلب تحولاً عميقاً في الوعي المجتمعي، ليتمّ تجاوز النظرة الاختزالية التي تحصر التعليم في جدران المدرسة أو سنوات الدراسة، إلى نظرة شمولية ترى في التعليم مشروعاً وطنياًّ ومسؤوليّة مجتمعيّة مشتركة، وهذا التحول يمثّل في جوهره عقداً اجتماعياًّ جديداً للتعليم، الذي يعدّ مسؤولية مشتركة نحو تحقيق المستقبل الذي سيصبح رهاناً جماعياًّ من خلال الشراكة المجتمعيّة النّاجحة.



ARAB-PSF.COM